



التقرير الأولي لملاحظة الدورة الثانية

من الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها

1. مقدمة عامة

يغلق التونسيون اليوم صفحة الانتخابات لسنة 2019 بانتخاب رئيس للجمهورية من بين مترشحين أثاروا الرأي العام التونسي والأجنبي.

أولهما قضى جلّ الحملة الانتخابية داخل السجن في حالة إيقاف بتهم فساد تتعلق أساسا بتبييض الأموال والتهرب ضريبي وأطلق سراحه يومين قبل انتهاء الحملة الانتخابية للانتخابات الرئاسية في دورتها الثانية.

أما المترشح الثاني فقد رفض القيام بحملته الانتخابية في غياب منافس طليق تجنبنا لاتهمه في حالة الفوز بغياب تكافؤ الفرص الذي من شأنه أن يشكك في مشروعية فوزه.

معضلة جعلت المتداخلين في العملية الانتخابية يتخبطون للخروج من الأزمة فما هي الهيئة العليا للانتخابات تطالب بالإفراج عون المترشح المعتقل ثم تطالب بحقه في الحملة الانتخابية ولو كان ذلك داخل السجن من خلال لقاءات إعلامية. وها هي البعثات الدولية لملاحظة الانتخابات تطالب القضاء بالاستقلالية وتنادي باحترام مبدأ تكافؤ الفرص بين المترشحين.

تخبط أصاب الجميع وتداخل في الأدوار بين جميع الأطراف كان ضحيته المواطن الذي فقد ثقته في المسار وعزز عزوفه على المشاركة في العملية الانتخابية بنسبة مشاركة في حدود 45% في الانتخابات الرئاسية وفي

حدود 41% في الانتخابات التشريعية.



نسبة مشاركة ضعيفة وقابلة للتراجع، وثقة في الهياكل المشرفة والمتداخلة في العملية الانتخابية في ضمور متواصل، و مترشحوون لا يكفون مخالفة القانون الانتخابي من شراء أصوات لخرق صمت انتخابي لدعاية داخل وخارج مراكز الاقتراع، وتشكيك متواصل في أداء الهيئة وقدرتها على تأمين الانتخابات. الأمر الذي جيش منظمات المجتمع المدني للوقوف على ملاحظة العملية الانتخابية والتصدي للمخالفين ولضمان مناخ انتخابي سليم.

II. الملخص التنفيذي

نشر ائتلاف شركاء من أجل نزاهة الانتخابات 1347 ملاحظا في الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية موزعين على 31 دائرة انتخابية داخل وخارج تراب الجمهورية.

واعتمد في عملية الملاحظة منهجية مغايرة عن تلك التي اعتمدها في الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية (نشر تلقائي وتقليدي يقوم على نشر الملاحظين ميدانيا في نفس المراكز المسجلين فيها كناخبين) أو تلك التي اعتمدها في الانتخابات التشريعية (منهجية ملاحظة قائمة على الانتشار الاستراتيجي تهدف إلى رصد أكبر عدد ممكن من المخالفات الانتخابية) وها هو اليوم يعتمد منهجية قائمة على طريقة الانتشار وفق عينة عشوائية التمثيلية بهدف العد الموازي للأصوات.

ذهب الائتلاف أيضا إلى تعزيز عدد الملاحظين الجوالين وطبق بينهم وبين الملاحظين الثابتين مبدأ التناسف وذلك لرصد أكبر عدد ممكن من المخالفات الانتخابية.

فيما يتعلق بملاحظة عملية الاقتراع رصد الائتلاف كامل العملية انطلاقا بجاهزية الهيئة مرورا عملية الفتح ثم سير عملية الاقتراع فالغلق وأخيرا العد والفرز.:

وبينت النتائج في العموم جاهزية الهيئة واحترامها لمجمل الإجراءات الجوهرية للعملية الانتخابية غير أننا نعيب على الهيئة عدم تداركها للنقائص التي واجهتها في الانتخابات الرئاسية في دورتها الأولى والانتخابات



التشريعية. من أهمها غياب المواد الانتخابية في عدد من المكاتب أو تأخر في انطلاق عملية الاقتراع في عدد آخر. هذه النقائص أو الخرقات وإن كانت معزولة فهي تؤثر ضرورة على سير العملية ولو بطريقة جزئية. من ناحية أخرى رصد الائتلاف 280 حادث حرج تنوعت بالأساس بين حالات لخرق الصمت الانتخابي (دعوات ممثلي حزب قلب تونس التصويت للمترشح السيد نبيل القروي في بنزرت) وأخرى متعلقة بعنف (تلاسن وتشابك بالأيدي في المدرسة الابتدائية باش حامية 2 بالدائرة الانتخابية تونس 1 بين رئيس المركز وأحد المواطنين) وفوضى وشراء أصوات (توزيع الأموال أمام المراكز (إريانة المدرسة الابتدائية سيدي سفيان سكرة من طرف المرشح نبيل القروي) وتوقف لعملية الاقتراع وأهمها الفتح المتأخر لمراكز الاقتراع. من أهمها

يمكن الإشارة أيضا لوجود عديد حالات الخرق للصمت الانتخابي والقيام بأنشطة دعابة ومحاولة التأثير على الناخبين من قبل المترشحين

ندعو الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إلى:

مراجعة الإطار القانوني المنظم لحضور الأمن والجيش داخل مراكز الاقتراع حيث منع تواجدهم في مراكز الاقتراع إجراء مهجور، وتكون المراجعة إما بتفعيل هذا المنع أو التخلي عنه.

كما نحمل الهيئة مسؤولية التعامل مع محاولات خرق الصمت الانتخابي بما فيها الحملات الانتخابية داخل وخارج مراكز الاقتراع بأكثر شجاعة وتسليط العقوبات المضمنة في القانون وبكل صرامة على المخالفين لردع كل مساس بنزاهة الانتخابات.

ندعو المترشحين والأحزاب إلى:

احترام أخلاقيات العمل السياسي وذلك بتجنّب كل ما من شأنه أن يؤثّر على شفافية ونزاهة العملية الانتخابية خصوصا شراء الأصوات وعدم التقيّد بالصمت الانتخابي والدعاية الانتخابية.



احترام مبدأ تكافؤ الفرص بين المترشحين في ممارسة حقهم في التعريف ببرامجهم الانتخابية طالما لم يؤدي إلى الإفراط في توظيف المساحات الإعلامية بطريقة تمس أخلاقيات العمل الإعلامي.

ندعو وسائل الإعلام إلى:

التحلي بالمهنية والرصانة في تغطية العملية الانتخابية والموازنة بين مبدأ حرية في توثيق ونشر الإخلاعات والتحري الجدي في صحة المعلومة لتفادي تهريب الناخب والتشكيك في سلامة المسار الانتخابي.

III. منهجية الملاحظة

نشر ائتلاف شركاء من أجل نزاهة الانتخابات 1347 ملاحظا في الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية موزعين على 31 دائرة انتخابية داخل وخارج تراب الجمهورية.

واعتمد في عملية الملاحظة منهجية انتشار استندت على عينة عشوائية تمثيلية متكونة من 633 مكتب في 27 دائرة انتخابية كما رفع الائتلاف في عدد الملاحظين الجوالين ليتساوى عددهم مع الملاحظين الثابتين وذلك لرفع نجاعة الائتلاف في التصدي للمخالفات ومحاولات التأثير على الناخبين خارج مراكز الاقتراع. في خصوص اعتماد العينة فقد كان الهدف من اعتمادها مزيد التثبيت من سلامة النتائج والمساهمة في تقبلها من قبل جميع الأطراف خاصة وأنه كان من المهم أن يتحقق المجتمع المدني من سلامتها وتطابقها.

III. نتائج عملية الملاحظة

نجحت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عموما في تأمين العملية الانتخابية في الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية واحترمت في المجمل الإجراءات الجوهرية لسير العملية الانتخابية.



1. استعدادات الهيئة

فيما يتعلق باستعدادات الهيئة عاين ائتلاف شركاء من أجل نزاهة الانتخابات عدم تلافي النقائص الحاصلة في الانتخابات الرئاسية من الدور الأول والانتخابات التشريعية. حيث فيما يتعلق بالمواد الانتخابية رصد الائتلاف غيابها في أكثر من 5% من المكاتب في حين كانت النسبة في حدود 3% في الانتخابات التشريعية. نسبة وإن كانت ضئيلة فمن شأنها أن تؤثر على انطلاق العملية الانتخابية. وغاب أيضا عن أكثر من 7% من المراكز قائمة الناخبين وهو ما أربك الناخبين وأربك جزئيا انطلاق العملية الانتخابية. في المقابل، انطلقت عملية الاقتراع على الساعة الثامنة في أكثر من 96% من المكاتب وألصقت المعلقات التي تبين جميع خطوات التصويت خارج المكتب في 96.45% في المراكز التي حضر بها الائتلاف. وقدر أكثر من 98% ملاحظي الائتلاف ضمان الخلوات لسرية الاقتراع في المكاتب المتواجد بها الائتلاف. أخيرا نثمن مجددا المجهودات التي تبذلها الهيئة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة خصوصا في المناصب القيادية في إدارة العملية الانتخابية، حيث سجلنا ترأس المرأة لأكثر من 43% من مكاتب الاقتراع.

2. إجراءات فتح مكاتب الاقتراع

فيما يتعلق بإجراءات الفتح احترمت عموما الإجراءات الجوهرية لعملية الفتح وكانت جميع النسب عالية. حيث سمح على سبيل المثال لملاحظي الائتلاف بمتابعة إجراءات الفتح في حدود 98% من المراكز المرصودة. وعرض رئيس المكتب صندوق الاقتراع فارغا أمام الحضور قبل بدء عملية الاقتراع في حدود 96% من المكاتب وأغلق الصندوق بواسطة الأقفال البلاستيكية المعدة للغرض مع ترك الفتحة العلوية للصندوق دون قفل في أكثر من 99% من المكاتب المتواجد بها فريق الائتلاف. وقام أيضا رؤساء المكاتب بتعمير محاضر عملية الاقتراع (94.9%)



في المقابل لم يتلو رؤساء المكاتب المحاضر أمام الحاضرين (23.32%) كما رفض قرابة 9% من ممثلو المترشحين التوقيع على المحاضر.

3. سير عملية الاقتراع

نجح أعوان الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تأمين سير عملية الاقتراع حيث تثبت أعوان الهيئة من هوية المقترعين (98.29%) ومن وجود اسم الناخب في قائمة الناخبين (99.43%) ومن غمس الناخب لسبابة اليد اليسرى في الحبر (96.59%) ومن ختم ورقة التصويت (82.94%) وأخيرا بالتثبت من عدم وجود أوراق تصويت بالخلوات أو كلّ ما من شأنه أن يمثل دعاية لأحد المترشحين.

كما غابت عن 96.11% من المكاتب أي شكل من أشكال الدعاية كما لم يؤثر حسب رصد ملاحظي الائتلاف ممثلو المترشحين على الناخبين بالإيحاء أو بالقول أو بالإشارة وهو ما يحسب للهيئة التي تجاوزت ما عاشه أعوانها من ارتباك في الانتخابات الرئاسية في دورتها الأولى.

خارج المكتب

عابن الائتلاف حضور الدعاية الانتخابية في حدود 10% من مراكز الاقتراع بالإضافة إلى غياب منظم الصف في 20% من المراكز وهو ما يسهل خرق الصمت والدعاية للمترشحين من قبل المتواجدين بالساحة. وفي حدود 3% من مراكز الاقتراع رصد ملاحظو ائتلاف شركاء من أجل نزاهة الانتخابات تأثير منظم الصف على الناخبين لاختيار مترشح بعينه وهو ما من شأنه أن يمسّ من حياد الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وأعوانها.

ذوي الإعاقة



لم تنجح الهيئة في تدارك الهيئات التي من شأنها تعطيل مشاركة ذوي الإعاقة في العملية الانتخابية. فنجد أنّ 21.9% من المراكز غير مهيئة لدخول ذوي الإعاقة كما غابت الخلوات النافذة للكراسي المتحركة عن 16.87% من المكاتب المرصودة. وغابت دورات المياه المهيئة لذوي الإعاقة في 37.16% من المراكز التي حضر بها الائتلاف.

هذا بالإضافة إلى غياب محامل ورقة اقتراع براي عن 27.11% من مراكز الاقتراع ومنع أصحاب إعاقة بصرية أو عضوية واضحة من التصويت بالاستعانة بمرافق في أكثر من 6% من المكاتب. أخيراً سمح أعضاء مكاتب الاقتراع لأشخاص حاملي إعاقة ذهنية واضحة بالانتخاب في قرابة 10% من المكاتب التي حضر بها فريق الائتلاف.

1. الغلق

فيما يتعلق بعملية الغلق، رصده ملاحظو الائتلاف أنّ 98.8% من المراكز اغلقت ابوابها في التوقيت المحدد وفق الهيئة. هذا وقد سمح للناخبين الموجودين داخل المركز من الاقتراع في 97% من المراكز المرصودة من فريق

2. العد والفرز

رصد ملاحظو الائتلاف نقصاً في المكاتب بنسبة 18,24% في المواد الانتخابية المتعلقة بعملية العد والفرز وهو ما من شأنه ان يكون عائقاً لهذه العملية. أما فيما يتعلق بعملية المطابقة، عملت الهيئة على احترام الإجراءات المتعلقة بهذه العملية فقد قام جلّ رؤساء المكاتب في مرحلة أولى (99.6%) بإحصاء أوراق التصويت الباقيّة والتالفة وعدد الإمضاءات ومطابقتها مع الأوراق المسلمة في المركز بنسبة 98.8% ومن ثم تم عد الأوراق المستخرجة من الصندوق ومطابقتها مع عدد الامضاءات في 98.7% من المركز التي تمت ملاحظتها.



وفيما يتعلق بتأمين مراكز الاقتراع، فقد سجلنا غياب الأمن في 12,39% من المراكز المرصودة خلال عملية العد والفرز وهو ما له ان يشكل تهديدا لسلامة عملية العد والفرز.

شفافية عملية العد والفرز

تمت عملية العد والفرز في مناخ اتسم بالشفافية وامتاشيا مع حسن السلوكيات للانتخابات الديمقراطية حيث أنه سمح لأكثر من 99% من الملاحظين من متابعة عملية العد والفرز ومن ناحية أخرى تم ترتيب المكتب بصورة تمكن الحاضرين من متابعة العملية كاملة في 99.3% من المراكز المرصودة وبنفس النسبة كانت عملية الكشف عن الأصوات علنية، كما تم تلاوة مضمون ورقة التصويت وعرضها على الحاضرين في جل المكاتب التي شملتها الملاحظة (97.4%).

كم سجل الائتلاف أنّ 87.3% من ممثلي المترشحين قاموا بإمضاء محضر الفرز وهو ما يعكس عدم احتجاجهم على عملية الفرز وإقرارهم بنتائجها وتم تعليق محضر الفرز في 98,3% من المكاتب.

ومن ناحية أخرى سجل ملاحظو الائتلاف حالات تدخل المترشحين في عملية الفرز في 14,5% من المكاتب. كما غادر بعض الحاضرين المكتب أثناء عملية الفرز في مخالفة واضحة للإجراءات وكان ذلك بنسبة تقارب 10%. إلا انها تبقى إشكاليات محدودة لا تؤثر على سير عملية العد والفرز.

.IV الحوادث الحرجة



الحوادث الحرجة هي حوادث متفاوتة الخطورة تطرأ في التوقيت المخصّص للاقتراع ومن شأنها أن تؤثر بطريقة سلبية على سير العملية الانتخابية وسلامته

تم خلال فترة الملاحظة رصد 280 حادثاً خرجا التي يمكن أن تصنف إلى:

1- العنف والفوضى في مكتب أو مركز الاقتراع:

العنف هو تسليط قوّة جسديّة (ضرب، دفع...) أو معنويّة (سبّ، تفوّه بكلمات نابيّة...) على شخص آخر في مركز أو مكتب الاقتراع. أما الفوضى في مكتب أو مركز الاقتراع فهي حالة من اللانظام تنشأ في مركز أو مكتب الاقتراع.

رصد الائتلاف عدد 10 حالة عنف و41 حالة فوضى داخل مراكز ومكاتب الاقتراع أهمها حالة تالسن وتشابك بالأيدي في المدرسة الابتدائية باش حامبة 2 بالدائرة الانتخابية تونس 1 بين رئيس المركز وأحد المواطنين الأمر الذي استوجب تدخل الامن. وفي دائرة تونس 2 على مستوى مركز الاقتراع مدرسة البحر الأزرق، تمّ رصد شجار بين عضو الهيئة المستقلة للانتخابات وبين أحد الناخبين أنتهى بتبادل العنف المادي بين الطرفين. وفي صفاقس 2 تسبب تهكم عضو مكتب اقتراع من أحد الناخبين الحامل لبطاقة إعاقة في تعنيفه من قبل أحد افراد عائلته. وأخيرا في بنزرت بمركز حي حشاد حصلت حالة من الذعر والارتباك بعد دخول مواطن في حالة سكر إلى المركز وهدد الناخبين في صورة عدم التصويت للمترشح نبيل القروي.

2 - شراء الأصوات/ الرشوة:

هي تمكين المترشحين أو أعضاء حملتهم لأموال نقدية او هبات عينية للناخبين لقاء الحصول على أصواتهم في الانتخابات.



لاحظ فريق الائتلاف عديد شهادات شراء الأصوات (27 حالة) بعدد من الدوائر أهمها المنستير والكاف وتونس 1 وقفصة وجندوبة وتراوحت بين توزيع الأموال أمام المراكز (إريانة المدرسة الابتدائية سيدي سفيان سكرة من طرف المرشح نبيل القروي) و (مدرسة الحامة الغربية توزيع المال على الناخبين من أجل التصويت لنفس المترشح) ووعد الناخبين بأموال أو مواد غذائية في حال تصويتهم لمترشح بعينه (مدرسة 20 مارس 1934 بدائرة تونس 2).

3- أنشطة الحملة الانتخابية وخرق الصمت الانتخابي

أنشطة الحملة الانتخابية دعاية انتخابية عبر توزيع كل ما من شأنه توجيه أو التأثير على إرادة الناخبين داخل المركز وفي محيطه. أما خرق الصمت الانتخابي فهو تواصل لأنشطة الحملة في الأماكن العامة (مستشفيات، مقاهي...)

لم يتوقف المترشحان وممثلوهم عن أنشطة الحملة الانتخابية والدعاية طيلة فترة الصمت الانتخابي وخاصة يوم الاقتراع حيث رصد ملاحظو الائتلاف 13 نشاطا دعائيا طيلة يوم الاقتراع شمل توزيع لأوراق الحملة الانتخابية للمترشح السيد نبيل القروي أمام مركز الاقتراع بالمدرسة الابتدائية بنهج اليونان بالدائرة الانتخابية ببزرت.

وفي نفس الإطار لاحظ الائتلاف تواجد سيارة تحمل ملصقات المترشح السيد قيس سعید تجوب الدائرة الانتخابية صفاقس 2 في محيط عدد من مراكز الاقتراع. وصدر من نفس المترشح أعمال دعاية داخل المقاهي والمطاعم بنفس الدائرة الانتخابية.



وفي دائرة تونس 1 أمام المدرسة الابتدائية الوردية 2 الكباريه، خرق ممثلو حزب قلب تونس الصمت الانتخابي ودعوا المواطنين إلى التصويت للمترشح السيد نبيل القروي دون أي تدخل من مراقبي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

أخيرا حضرت في سوسة المسعدين الملتصقات التي تدعو الناخبين للتصويت للمترشح السيد نبيل القروي.

4 - الفتح المتأخر للمكاتب وعدم السماح للملاحظ بالملاحظة أو الدخول لمركز الاقتراع:

يعتبر فتحا متأخرا للمكتب كل فتح لاحق للساعة 8:15 صباحا. ورصد الائتلاف في هذا الإطار عدد 53 حالة فتح متأخر للمكاتب. هذا وإن كان عدد المكاتب التي لم يتم فيها احترام التوقيت المحدد من قبل الهيئة فيها عملية الفتح عددا ليس بالكبير، فمن شأنه تعطيل سير العملية الانتخابية.

5 - منع ناخب من حقّه في التصويت.

يعتبر الحق في التصويت من اهم الحقوق السياسية التي يحرص القانون الانتخابي على حمايتها المبدئية لما لها من دور في تحقيق انتخابات عامة وشاملة تعكس نتائجها إرادة الناخبين، ولم تتجاوز حالات المنع المعايينة من راصدي الائتلاف ثلاث حالات 3

ففي المكتب 8 من المدرسة الابتدائية بتاوريت جربة من ولاية مدينين منع اعضاء مركز الاقتراع زوج ناخبة من الاقتراع مكانها رغم تحججه بجهلها بالعملية الانتخابية وهو ما سمح لها بممارسة حقها دون وكالة.



اما في ولاية نابل، فوجئت ناخبة في مدرسة النجاح حمام الغزاز بتواجد امضاء يحمل اسمها في دفتر الناخبين قبل قيامها بخقها في التصويت مما حدا بها الى الاحتجاج وابلغ ملاحظي المجتمع المدني وحتي اخطار عدل تنفيذ لمعاينة التجاوز وهو ما اثار حفيظة أعوان الهيئة.

6 - التأثير على إرادة الناخبين:

تتصدر حالات التأثير على الناخبين قائمة الاخلالات التي رصدها ائتلاف شركاء تعتبر من قبيل التأثير كل ما يتوجه من قول او فعل او احياء للضغط على الناخب وتوجيه ارادته نحو مترشح دون اخر. 46 كان رقم الوضعيات التي شهدت فيها إرادة الناخبين محاولات للتوجيه والتأثير.

ففي ولاية قفصة رقب ملاحظو الائتلاف محاولات للتأثير على الناخبين من قبل مجهولين من خلال استمالة الناخبين لموجهين الى المركز ومحاولة اقناعهم بالتصويت لمترشح معين

في حين و وف تم رصد سيارة مستأجرة تجوب محيط مدرسة بلهوان بقصيبة سوسة وأخرى في وسط مدينة بنزرت بغرض حث الناخبين المتوجهين لمراكز الاقتراع لمصلحة المترشح رقم 2

اما في مدرسة الزهور بالمكنيين الغربية بالمنستير و مدرسة 2 مارس 1934 بنعنين من ولاية الكاف و مدرسة البساتين بالقصرين الشمالية، فقد حاول منظمو الصفوف واعضاء مكاتب الاقتراع توجيه المواطنين لفائدة المترشح نبيل القروي في تجاوز صارخ لحياد الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والتي لا يزال طاقمها يفتقر الى ادبيات العملية الانتخابية.

الا ان هذه الخالات لا تزال مرتبطة بحدائثة عهد الناخب التونسي بثقافة الاقتراع وحرية وسريته اذ لا يزال يوم الاقتراع يكتسي طابعا احتفاليا فريدا يجعل من خرق الصمت الانتخابي داخل مراكز الاقتراع سواء



بالمحاججة والنقاش امرا بديهيا لا يرتقي لدى المواطن التونسي الى التأثير على ارادته وهو ما يجانب الصواب من منظور القانون الانتخابي.

7- المس من سرية الاقتراع: هو أي عمل يكشف أو يؤدي إلى كشف إرادة الناخب مثل عدم ضمان الخلوة لسرية الاقتراع، استعمال الإعلام للتصوير...وقد عاين الائتلاف حالات مختلفة من خرق سرية الاقتراع فقد تم السماع لطاغم قناة تلفزية (سكاي نيوز) بالتصوير داخل مكتب الاقتراع عدد 4 بمركز الحبيب ثامر بدائرة بنزرت

اما فيما تعلق بتأمين الخلوة لسرية الاقتراع تم التبليغ عن خلوة المكتب رقم 2 مدرسة المسعدين بمساكن سوسة تم تركيزها بجانب النافذة مما يؤدي الى رؤية اختيار الناخب وامكانية التواصل معه من الخارج بما ان الصف امام النافذة

وفي مدرسة 2 مارس بوملال جربة مكتب رقم 10 ونظرا لعدم ملائمة الخلوة لذوي الإعاقة عمد عضو مكتب الاقتراع لتغيير وضعية الخلوة في اتجاه الأعضاء لا في اتجاه الخائط في خرق واضح لسرية الاقتراع اما في ما تعلق باستعمال الهواتف الجواله داخل المكاتب ففي دائرة منوبة منوبة قام رئيس المركز بتصوير مقترع ذو إعاقة و هو يقوم بعملية الاقتراع في الخلوة و من دون علمه .

في حين تم رصد استعمال للهاتف الجوال داخل المكتب اثناء الاقتراع في دوائر سوسة والمنستير ومنوبة ومدنين من قبل الناخبين.

8 - نقص التجهيزات الأساسية:



يعتبر نقصا في التجهيزات الأساسية كل نقص في المواد التالية: قائمة الناخبين، أوراق التصويت، محاضر الاقتراع والفرز، دفتر مكتب الاقتراع، الخلوّة، الحبر الانتخابي، ختم الهيئة، صندوق الاقتراع، أقفال الصناديق، أكياس المواد بعد استعمالها،

ولعل أبرز ما استقصاه الملاحظون هو غياب الكيس الامن الصغير المكتب عدد 2 مدرسة باش حامية تونس 1 والكيس الكبير الذي لم توضح الهيئة في اجال سابقة عن قرارها بعدم استعماله ابان الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها.

9 - تصويت جماعي:

ويمس هذا الاخلال بسرية الاقتراع وفرديته عبر تواجد أكثر من شخص في الخلوّة دون موجب قانوني. وقد رصد الائتلاف 3 حالات لخرق سرية الاقتراع داخل الخلوّة وتشارك الحالات الثلاث في مرافقة الابن او القرين للناخب والتأثير على ارادته من خلال توجيهه في اختيار المترشح كما هو الخال في المكتب عدد 2 من مركز على البلهوان بدائرة سليانة والمكتب عدد 6 لمركز الزهور بالمكثين الغربية من ولاية المنستير والمكتب عدد 9 من مركز حي بورقيبة من معتمدية ساقية الداير بصفاقس

10 - النقل الجماعي للناخبين للتأثير على إرادتهم:

نقل عدّة ناخبين لمركز الاقتراع لضمان تصويتهم لمترشح بعينه. وقد اقتضرت حالات نقل الناخبين المرصودة من قبل ملاحظي الائتلاف على المترشح رقم 2 من خلال تواجد سيارات تتردد على مراكز الاقتراع لتقل الناخبين في كلمن محيط مدرسة بن سينافي من مدينة زعفران دوز الجنوبية و مركز الخضر حسين بدائرة توزر



11 - سرقة بطاقة التصويت :

تعتبر سرقة بطاقة التصويت من أخطر الحوادث الحرجة وذلك لتأثيرها على نزاهة العملية الانتخابية من خلال إمكانية استغلالها في كأوراق دوارة وهي أخطر حالات الغش الانتخابي
اذ تم رصد حالة سرقة وحيدة استغل فيها ناخب حالة الفوضى في مكتب الاقتراع عدد6 من مركز الاخلاق
المكين(المنستير) لسرقة ورقة التصويت وتوقف عملية الاقتراع لمدة 5 دقائق جراء عنف بين ممثلي المرشح
عدد1 واعضاء الهيئة.

٧. التوصيات

1. تنصّ المعايير الدوليّة والسلوكيات الحسنة للانتخابات النزيهة على احترام مبدأ الشفافية في العملية الانتخابية في كلّ جوانبها وخصوصا فيما يتعلّق بنشر النتائج على مستوى مكاتب الاقتراع علنا وفسح المجال للناخبين للاطلاع عليها. وفي هذا الإطار ندعو الهيئة إلى ضمان حقّ الناخب في الاطلاع والتحقّق من نتائج الاقتراع على مستوى المكتب أو المركز الذي اقترع فيه بالتنصيص على هذا الحقّ صراحة ضمن الإطار القانوني المنظمّ للعملية الانتخابية لضمان ثقة الناخب بنزاهة الاقتراع وفرز الأصوات.
2. ندعو الهيئة إلى مراجعة الإطار القانوني المنظم لحضور الأمن والجيش داخل مراكز الاقتراع حيث منع تواجدهم في مراكز الاقتراع إجراء مهجور، وتكون المراجعة إمّا بتفعيل هذا المنع أو التخلّي عنه.
3. نحملّ الهيئة مسؤوليّة التعامل مع محاولات خرق الصمت الانتخابي بما فيها الحملات الانتخابية داخل وخارج مراكز الاقتراع بأكثر شجاعة وتسليط العقوبات المضمّنة في القانون وبكلّ صرامة على المخالفين لردع كلّ مساس بنزاهة الانتخابات.

4. ندعو الهيئة إلى اتخاذ التدابير الفعّالة لكي تضمن لجميع المؤهلين إمكانية ممارسة حقّهم في الانتخاب

بإعلام



5. ندعو منظمات المجتمع المدني الناشطة في المجال الانتخابي للتنسيق الفعلي لإحداث تكامل في منهجيات الملاحظة وخطط نشر الملاحظين لضمان متابعة شاملة لكل جوانب العملية الانتخابية.

6. ندعو وسائل الإعلام إلى التحلي ب المهنية والرصانة في تغطية العملية الانتخابية والموازنة بين مبدأ حرية في توثيق ونشر الإخلالات والتحرّي الجديّ في صحّة المعلومة لتفادي ترهيب الناخب والتشكيك في سلامة المسار الانتخابي.

7. ندعو القوى السياسيّة لاحترام مبدأ تكافؤ الفرص بين المترشحين في ممارسة حقّهم في التعريف ببرامجهم الانتخابية طالما لم يؤدي إلى الإفراط في توظيف المساحات الإعلاميّة بطريقة تمسّ أخلاقيات العمل الإعلامي.

8. ندعو الهيئة إلى اتخاذ التدابير الفعّالة لكي تضمن لجميع المؤهلين إمكانيّة ممارسة حقّهم في الانتخاب خصوصاً بإعلام الناخبين بالخارج والقنصليّات بتغيّير مراكز الاقتراع في آجال معقولة.